المستقبل - الأحد ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٠٠ ٤ محرم ١٤٢١

كي يتجنب العرب الخروج من المجتمع العالمي

أبو غزالة يؤكد أهمية الانتقال الى الاقتصاد الرقمي والتركيز على تقنية المعلومات وتشجيع الإبداع

رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طلال أبو
ة لـ«المستقبل» أن هذا المجمع العربي للمحاسبين
ونين، وكذلك المجمع العربي للملكية الفكرية، والمجمع
... التراخيص ونقل التقنية قامت بانجازات مهمة خلال
ة، منها إصدار نسخات باللغة العربية عن المعايير
اسبة الدولية، ومعايير المراجعة الدولية، وتعديل منهاج
مع العربي للمحاسبين ليتلاءم مع المنهاج الدولي،
دليل قاموس المحاسبة والاعمال ليتضمن التغيرات
المية، وتحسين حقوق المبدع، وتشجيع الابداع، ونقل
شياء. وشدد أبو غزالة على أهمية التركيز على تقنية
ومات والاتصالات، والنقلة الى الاقتصاد الرقمي في كافة
ب الاقتصاد. وأضاف أن التغيير سيشمل كل القطاعات،
الي، فهو مطلوب من كل شخص.

حاورته: رنا حوري

ما هي أبرز النشاطات التي قمتم بها خلال السنة؟

- كانت لدينا عدة محطات هامة جدا في مسيرتنا المهنية، ففي
مع التربي لله حاسبين، أصدرنا المعايير المحاسبية الدولية،
وبير المراجعة الدولية، وهي من منشورات الاتحاد الدولي
اسبين والهيئة الدولية لمدققي المحاسبة، وكلفنا باصدارها
ة الزمنية، ونشرت منذ ثلاثة أشهر، وهي النسخة الوحيدة
فة العربية المعتمدة دوليا. كذلك عمل المجمع العربي
حاسبين منهاجه ليصبح حسب منهاج التعليم الدولي،
ربي الآن وضع أسسه دوليا ليصبح معياراً لتنفذ خدمات
سبة. فالاستحقانات في عام ٢٠٠١، ستكون بموجب هذا
اج الجديد الذي استند الى مناهج جمعيات المحاسبة على
وى العالم، وأخذها بموجب لجنة شكلت بقرار من الامين
لام المتحدة، وكنت انا رئيسها. وأنجزت هذه اللجنة
ة وضع نظام للتدريس المحاسبي وللامتحان المحاسبي
ريب المحاسبي، ولقد قمنا بتعديل مناهج المجمع ليكون
اول جمعيات في العالم التي تطبق المنهاج الدولي.

● ما هي أهم التغيرات في هذا المنهاج الجديد؟

- أبرز التغيرات في المنهاج الجديد، هي التركيز على تقنية
... حاسبات، وعلى وضوع المحاسبة، وإضافته كاحد المواد
... المحاسبة العالمية، اي اننا نريد ان يكون خريجنا ملماً
... بأحدث متغيرات الاقتصاد العالمي ليستطيع ان يؤدي خدمة
أفضل للاقتصاد العربي.

كذلك عمل المجمع قاموس المحاسبة والاعمال الاول من نوعه
باللغة العربية، من ٨ آلاف كلمة الى ١٢ ألف كلمة، إذ أضاف
عليه التعابير الجديدة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
ويتوقع أن يصبح القاموس في الاسواق قبل نهاية حزيران.

● ما هي أبرز التطورات في مجال الملكية الفكرية والابداع في المنطقة
العربية؟

- عقد المجمع العربي للملكية الفكرية اجتماعه الاسبوع
الماضي في الكويت وخرج بتوصيات هامة جدا، منها ما يخص
برنامج تأهيل الخبير بالملكية الفكرية، بالاضافة الى اعتماد
مشروع تأسيس المجلس العربي للابداع.

في الملكية الفكرية، لا يوجد منهاج لتأهيل الخبير تأهيلاً
متكاملاً، هناك فقط بعض الدورات والمواد التي تُدرّس. ونريد ان
نقيم برنامجاً تأهيلياً متكاملاً يتناول ٣ جوانب رئيسية هي
العلامات التجارية والاختراعات وحقوق المؤلف، بحيث ان من
يجتاز كل هذه المواضيع يصبح قادراً على استيعاب الملكية
الفكرية على مستوى عربي ودولي. ولقد أعددنا هذا المنهاج،
والمنظمة العالمية للملكية الفكرية كلفتنا بترجمة المواد
الالزامية. وقد ترجمنا معظمها كاملة، ولقد أنجزنا هذه المهمة،
وستكون هي المادة التدريسية لهذا المنهاج. ويجري الامتحان
في دول البلدان العربية في نفس الوقت. وهذا مشروع هام وطموح
جداً، وهو الاول من نوعه في المنطقة العربية.

أما المجلس العربي للابداع، وهو مؤسسة غير ربحية، فيرمي
الى سد الفراغ الذي يوجد في المنطقة العربية. ففي العالم
العديد من دول العالم تساند شركات «رأس المال الشجاع»
(Venture capital) تدول الافكار الجديدة وتحولها الى مشاريع
تجارية، ولكن هذا غير موجود لدينا. ثانياً، هنالك المؤسسات
التي ترشد المبدع أو المخترع الى كيفية حماية اختراعه
والاستثمار. هذا أيضاً سنقوم به من خلال المجلس الذي سنتولى
نحن الدعوة لتأسيسه بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية
الفكرية ومنظمات دولية اخرى، ودورنا فيه الدعوة والمشاركة
في الدعوة، اما سيكون ادارته وقيادته لاهل الاختصاص.

ولقد قمنا بصياغة العقد النموذجي لجمعيات تحسين حقوق
المبدع، فحقوق المبدع العربي ضائعة، ولا يعرف كيف
يحصلها، بينما في اوروبا توجد جمعيات تراقب وترصد وسائل
البث كلها وتحصل للفنان حقوقه وتحميه. وهذا يحتاج الى
تشريع في البلدان العربية. ولذلك قمنا بصياغة عقد وتشريع
نموذجي للسماح وبناء مثل هذه الجمعيات، وهذا أيضاً مشروع
يمكن أن يحيله الى الادوار المتطورة. ونريد فقط كمجمع للملكية
الفكرية أن ندعم فكرة هذا المشروع.

ولقد تقدمت بالاقتراح الى المجلس الاستشاري الاعلى في
المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأنا ممثل فيه عن المنطقة

● طلال أبو غزالة

العربية، باعادة صياغة فلسفة الملكية الفكرية، لتصبح رسالة الملكية الفكرية هي التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري للبشرية من خلال وضع وصياغة اتفاقيات وانظمة والرقابة عليها، تلك الاتفاقيات والانظمة التي تشجع على الخلق والابداع. وبالتالي، ان الحماية ليست الهدف، انما هي لتشجيع الابداع كي يتحول الى نمو اقتصادي وحضاري. ونأمل ان تدرس هذه الصياغة في الاجتماع القادم، وتعتمد بالشكل الذي يراه المجلس مناسباً.

ايضا حول أسس نقل التراخيص. وقناعتنا أن نقل التقنية هو بداية لخلق التقنية الوطنية، من خلال خلق البيئة التي تشجع نقل التقنية ثم تطويرها. وهذا يتطلب وجود تشريعات تحمي التقنيات، ونماذج اتفاقيات وتراخيص، وبيئة من الكفاءات تستطيع التعامل مع نقل التقنيات. وأعددنا مشروع عقد نموذجي لنقل التقنيات باللغة العربية، إذ ان فقط ناقل التقنية لديه الأدوات، واردنا تزويد المستضيف بادوات، ليكون في موقف تفاوضي أفضل، خصوصا ان العقد باللغة العربية ليطبق في البلدان العربية.

كذلك بحثنا موضوع التوقيع الالكتروني، وشكلنا لجنة برئاستي لصياغة قانون نموذجي عربي لعرضه على الدول العربية للاسترشاد به في صياغة تشريعات محلية لانه جزء أساسي من عملية التجارة الالكترونية. وحتى الان لم يشرع أي بلد عربي قانوناً في هذا الشأن. ولنا اتصال مباشر بأحدث ما توصلت اليه الخبرة والتشريعات في هذا المجال، كوني عضو في لجان دولية عديدة معنية بالتوقيع الالكتروني وصياغة الاتفاقات.

هناك أيضا الكثير من المشاريع التي نعمل عليها من خلال المجمع العربي للتراخيص، وسيجري اعداد دورة مشابهة لدورة الكويت في كل بلد عربي، لنقل خبرة تقنية نقل التقنية.

● صدر عدد من التوصيات خلال مؤتمر «العاشر وتأثيره على اقتصاد البلدان العربية» في أبو ظبي في أوائل السنة، فهل بدأ العمل عليها؟

- كانت التوصيات شاملة وعملية ومحددة، ولاقت قبولا كبيرا لدى المجتمع الاقتصادي ولدى المسؤولين المعنيين، وشكلنا لجنة متابعة لهذه القرارات، ونأمل أن تقدم هذه اللجنة تقريرها في مؤتمر التجارة الالكترونية الذي سيعقد في سلطنة عمان في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر)، حيث سنتابع ما تم تنفيذه من توصيات وإجراءات، علما باننا هيئة علمية مهنية، ولسنا صانعي قرار. كل ما نستطيع القيام به هو المتابعة مع الجهات العلمية، من خلال حث المسؤولين على اتخاذ القرار الذي يخدم الاقتصاد العربي. فنحن نتابع موضوع التجارة الالكترونية، وهو جزء من عملية الاقتصاد الرقمي، وأنا في لجنة دولية حول التجارة الالكترونية، ولفت النظر دائما الى أهمية التحول الى هذا الاسلوب الجديد في المتاجرة.

● ما هي ابرز العقبات التي تواجه البلدان العربية في التحول الى التجارة الالكترونية؟

- ان العقبات، كما دائما، هي البنية التحتية اللازمة. سواء البنية المادية أو التشريعية أو البشرية. والبنية التحتية المادية في الاتصالات هي عقبة، فنحن نتكلم عن عالم مناقص، والتجارة الالكترونية هي سوق واحد في عالم آخر، وبالتالي لا تخضع لا للرقابة ولا للقيود ولا للحماية التي توفرها أي دولة لمتجارتها المحلية، وبالتالي، فالمنافسة فقط تحدد من هو الرابح، ومن أهم بنود المنافسة هي التكاليف، فتكاليف الاتصال العادية مرتفعة في البلدان العربية، وسرعتها بطيئة، ونوعيتها متقطعة، بينما المنافس لنا يتميز بكل هذه الميزات. وتسير آخر دراسة للبنك الدولي، انه في أميركا، استخدم ٩٠ في المئة على الاقل من التلاميذ بين ٩ و١١ عاما، الكمبيوتر سواء في المدرسة أو في المنزل، أي ان الشعب قضى على أمية الانترنت، بينما في البلدان العربية، في أفضل الحالات، النسبة تقل عن ١ في المئة. كذلك فان الاتصال غير متوافر للكل، والموضوع لا يخص فقط التاجر، بل يهم المستهلك وكل فرد سواء كان مشتريا أو بائعا. ورغم ان نسبة التجارة بين الشركات هي مرتفعة، الا ان نسبة المتاجرة الفردية ترتفع، وعلى سبيل المثال في أميركا هناك ٣٥ في المئة من مشتريات النساء أصبحت على الانترنت.

وستزيد تجارة الخدمات في المستقبل، وهي تمثل نحو ٨٣ في المئة من الدخل القومي الاميركي، و٧٠ في المئة من الدخل القومي المصري. في التجارة العالمية، تشكل الخدمات ٢٠ في المئة فقط، وبالتالي، فان النمو في المستقبل في التجارة العالمية، سيكون في الخدمات، لان تجارة الخدمات هي الاكثر قابلية للنمو في التجارة الالكترونية.

وتواجه شركات التأمين العربية خطرا كبيرا في التجارة الالكترونية، وهي مهددة بالانقراض إذا لم تستطع ان تنتقل الى التجارة الالكترونية، إذ يصبح ممكنا شراء بوليصة تأمين من أي شركة تأمين في العالم من خلال الانترنت، من شركة لديها مصداقية كبيرة، وضمان أكبر، وسعر أرخص.

واذا اعتمدنا على الدعم الحكومي، من خلال الزام تأمين السيارات من خلال شركات محلية، علما ان التأمين على السيارات هو نشاط غير مربح، فهذه الحماية ستلغى في المستقبل، إذ في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، و«مبدأ المعاملة الوطنية»، لا يجوز ان تعطي ميزة لاي شركة وطنية على شركة أجنبية، أي ان تعامل المنتجات الاجنبية، كما تعامل المنتجات الوطنية.

● توجد مخاوف من التبادل التجاري على الانترنت، فما هي ملاحظاتك في هذا الشأن؟

- يجب التمييز بين وجود موقع للشركة على الانترنت، وبين التعامل على الانترنت، إذ ان ١ في المئة فقط لهم علاقة بالانترنت (استعمال للبريد الالكتروني والاتصال والحصول على المعلومات)، بينما الذين تعاملوا تجاريا بالانترنت هم ١ في الالف. ولقد لاحظت في عديد من المؤتمرات والندوات انه يوجد خوف من مشاكل
[illegible] التوقيع اليدوي أو التوقيع الالكتروني؟ إذ يوجد عدد كبير من الشيكات المزورة، ومن التواقيع المزورة في المحاكم. من جهة أخرى، ان تزوير التوقيع الالكتروني هو أصعب من تزوير التوقيع اليدوي، إذ لا يوجد تقليد بل مفتاح، وبالتالي، فإنه ضمان أفضل. ولذلك نتكلم عن ناقوس خطر، إذ لا يجوز ان نتحجج بوجود المشاكل ونصبح خارج العالم (virtual world).

ولقد دعا الأمين العام للاسكوا فريقاً من الخبراء سيجتمع قريبا في بيروت لدراسة مستقبل الاقتصاد العربي في ظل التحول الرقمي، وسأقدم بحثا عنوانه «نحو اقتصاد عربي رقمي» لمناقشة كيف ننتقل من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي، أي أن نصل الى حكومة الكترونية وشركة الكترونية ومنزل الكتروني، ولا بد ان يتم هذا التحول الرقمي الجذري في كافة جوانب الاقتصاد، سواء في الدولة أو في البيت والمدرسة والشركة. يجب ان تدرك كل مؤسسة ان عليها ان تغير نفسها عملها، وان تتطور لتصبح شركة رقمية. وليس لدينا بديل من ذلك، ولا مهرب من ذلك إذا اردنا ان نتجنب الخروج من المجتمع العالمي، فمجتمع المستقبل هو مجتمع المعرفة.

ودور الاعلام مهم أيضا، إذ ان القضية هي التغيير أيضا في اللغة في أدبياتنا، في الحديث عن المجتمع الرقمي والتعليم الرقمي، فإذ لم نحول مدارسنا الى التعليم الالكتروني، سيصبح تعليمنا متخلفا، فالتعليم المستقبلي سيكون كله الكترونيا، فعلى سبيل المثال ٥٠ في المئة الان من التدريس في أميركا هو الكتروني.

واذا لم نتحول الى التجارة الالكترونية لن نجد من يبيع لنا، وليس فقط من يشتري منا، إذ كسوق مستهلك سنتلقى (كلفة مرتفعة نتيجة طول الاتصال، والمراسلات والبرقيات)، بينما يستطيع ان يبيع أشخاص في بلد آخر في ظرف دقائق أو ساعات.

● ما هو رأيك بأحداث منصب «مدير التغيير» في الشركات، وهو موضوع أشير اليه خلال ندوات سابقة، كخطوة لمجاراة التغير الحاصل؟

- يجب ان يكون كل شخص في الشركة مديراً في التغيير بحسب اختصاصه، لان التغيير سيشمل كل قطاع، ولا يوجد شخص واحد يلم بكل متطلبات التغير. فعملية التغيير مستمرة، وفي السابق كان يوجد قسم «التنظيم والاجراءات» في كل شركة يعنى بتغيير الاجراءات، أما الان فكل فرد في المؤسسة هو مؤسسة، وعليه المتابعة.

الشريك التجاري بين الدول تغير أيضا، أصبحت التجارة بين الدول أمراً معقداً، دور الدولة يتطلب مساعدة المتعامل بين الاطراف والمساعدات، تسهل وتزيل العوائق. فالمتاجرة الحقيقية هي بين الاطراف، بين كل المتعاملين بشبكة المعلومات. والشركاء هم الموجودون على الشبكة، وهذا أيضا تغيير آخر، وتختلف التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية بين طرفين، إذ هي اتصال بين جميع الاطراف في نفس الوقت، وسوق كاملة مفتوحة على بعضها البعض. وهذا يعني ان كل من دخل عالم المعرفة هو متصل مباشرة ومتعامل وعلى اتصال بالتغييرات، ويتطور معها. وبالتالي، فان التغيير مطلوب من كل شخص.